شروط فيليبس العامة للشراء

1. تعريفات عامة

ضمن هذه الوثيقة: (أ) "الشركة / الشركات التابعة" وتشير إلى (1) في حالة "فيليبس": شركة "فيليبس لايتينج هولدينج بي. في." و(2) في حالة "فيليبس" مع المزود: أي وكافة الشركات والهيئات القانونية التي تملك فيها، الآن أو من الآن فصاعداً، شركة " فيليبس لايتينج هولدينج بي. في." أو المزود تباعاً، وبشكل مباشر أو غير مباشر، حصة 50% من القيمة الاسمية لرأس المال الصادر أو نسبة 50% أو أكثر من القدرة على التصويت خلال الاجتماعات العامة، أو تملك الصلاحية لتعيين أغلبية المدراء، أو إدارة الأنشطة الجارية في مثل هذه الشركة أو الهيئة القانونية، وفي حال "فيليبس"، يجوز ذكر الشركات التابعة لها لتأمين سهولة التعامل وذلك في قائمة مواقع الشراء المعتمدة والمتاحة على موقع المزوّد على الويب؛ (ب) "الاتفاقية" وتعنى العقد الملزم المبرم كما هو مذكور في الفقرة 2-1 ضمناً؛ (ج) دول "APAC" وتعني دول الشرق الأوسط وقارة أسيا والمحيط الهادئ؛ (د) "البضائع" وتشير إلى البضائع المادية وغير المادية، بما تشمل من برمجيات ووثائق ذات صلة وأغلفة؛ (هـ) "حقوق الملكية الفكرية" وتعنى براءات الاختراع، وشهادات الأدوات ونماذجها، وحقوق التصميم الصناعي، وحقوق النشر والتأليف، وحقوق قواعد البيانات، والأسرار التجارية، وأي حقوق حماية يكفلها القانون بشأن المعلومات وطوبوغرافيا IC شبه الموصل، وكافة عمليات التسجيل أو تقديم الطلبات أو التجديد أو التمديد أو الدمج أو التجزئة أو الاستكمال أو إعادة الطبع لأي مما سبق أو التي تنشأ أو تصبح سارية المفعول بأي طريقة أخرى بموجب قوانين أي ولاية قضائية أو أي نظام معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف؛ (و) دول "LATAM" وتعني دول أمريكا اللاتينية باستثناء المكسيك؛ (ز) "البيانات الشخصية" وتعنى أي وكافة المعلومات المتعلقة بفرد هويته محددة أو قابلة للتحديد بما في ذلك -دون حصر- موظفي فيليبس الحالبين أو السابقين، أو أفراد أسر الموظفين، أو المعالين، أو المستفيدين، أو العملاء، أو المستهلكين، أو المزودين، أو شركاء العمل، أو المقاولين؛ (ح) "فيليبس" وتعنى الشركة المشترية التابعة لـ فيليبس لايتينج هولدينج بي. في. المعرّفة ضمن طلب فيليبس، والشركات الأخرى التابعة لـ فيليبس، حيثما يكون ذلك قابلاً للتطبيق؛ (ط) "المعالجة" وتعني أي عملية أو مجموعة عمليات يتم أو سيتم تنفيذها بخصوص البيانات الشخصية، سواء بطرق آلية أم لا، مثل إنشائها، أو الوصول إليها، أو جمعها، أو تسجيلها، أو تنظيمها، أو تخزينها، أو تحميلها، أو توظيفها، أو تطويعها أو تعديلها، أو استعادتها، أو الرجوع إليها، أو استخدامها، أو الإفصاح عنها، أو نشرها، أو إتاحتها بأي طريقة أخرى، أو ضبطها، أو إدماجها، أو حظرها، أو مسحها، أو إتلافها؛ (ي) "برنامج مفتوح المصدر" ويعني (1) أي برنامج يتطلب كشرط لاستخدامه و/أو تعديله و/أو توزيعه: (1) أن يتم الإفصاح عنه أو توزيعه في شكل كود مصدر، (2) أن يتم ترخيصه لغرض إجراء أعمال اشتقاقية، (3) أن يتم إعادة توزيعه خاليًا من أي حقوق سارية للملكية الفكرية؛ و/أو (2) أي برنامج يتضمن، أو مشتق من، أو يرتبط بشكل ثابت أو حركي بأي برنامج تنطبق عليه الجزئية (1) من هذا التعريف؛ (ك) "الخدمات" تشير إلى الخدمات التي سيؤديها المزوّد لصالح "فيليبس" بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية؛ (ل) "المزوّد" يعني كل شخص أو هيئة (بما يشمل الحديث عن أحد الشركات التابعة لها، إن كان لذلك صلة بالموضوع) يعمل/تعمل على إبرام الاتفاقية؛ (م) يشير "موقع المزوّد على الويب" إلى موقع الويب الذي تستضيفه فيليبس لايتينج هولدينج بي. في. ويقدم معلومات متعلقة بكيفية تعامل فيليبس مع مزوّديها وذلك على الرابط: www.lighting.philips.com/main/company/about/suppliers؛ (ن) "منتج العمل" يعني كافة المسلمات (بما فيها المسلمات المستقبلية) وغيرها من البيانات، والتقارير، والأعمال، والاختراعات، والمعارف الفنية، والبرامج، والتحسينات، والتصاميم، والأجهزة، والأدوات، والممارسات، والعمليات، والطرائق، والمسودات، والنماذج الأولية، والمنتجات ومنتجات العمل الأخرى أو الإصدارات الوسيطة منها التي أنشأها أو تحصل عليها المزود أو موظفيه أو وكلائه لصالح فيليبس أثناء تنفيذ الخدمات بموجب الاتفاقية.

2. تكوين الاتفاقية

2.1 تعمل هذه الشروط العامة للشراء، مع طلب الشراء ذي الصلة والصادر من فيليبس، على تحديد شروط وأحكام الطلب المقدّم من فيليبس لشراء البضائع و/أو الخدمات من المزود. وعندما يوافق المزوّد على طلب فيليبس، إما بالتصديق على الطلب و/أو بتسليم أي بضائع و/أو المباشرة بأداء أية خدمات، ينشأ عندها عقد ملزم. وتنحصر هذه الاتفاقية في الشروط العامة للشراء كما هو محدّد في كافة أوجه وجوانب هذه الوثيقة، وطلب الشراء ذي الصلة وأية مرفقات أخرى. ولن توافق فيليبس على أية إضافة مقترحة أو تبديل أو إضافة من قبل المزوّد. ويجوز أن يتم تغيير الاتفاقية كتابة مع الحصول على التوقيع من فيليبس، ولن تبدّل أو تضيف أو تؤثر، بأي شكل كان، أية تصريحات أخرى أو كتابات صادرة عن المزوّد، نص هذه الاتفاقية.

2.2 لا تعتبر فيليبس ملزمة وترفض صراحة بموجبه الشروط العامة للبيع أو أية شروط إضافية أو مختلفة تظهر ضمن أي اقتراح أو تسعير أو قائمة أسعار أو فاتورة أو قائمة شحن أو ما شابهها مما يقوم المزوّد باستخدامه. ولن يتمّ تطبيق سير الأداء وسير طريقة التعامل والاستخدام التجاري لتعديل هذه الشروط العامة للشراء.

2.3 تكون كافة التكاليف والنفقات التي يتحمّلها المزوّد في إعداد وتقديم أية موافقات على طلب فيليبس على عاتق المزوّد نفسه.

3. أهمية المواعيد

تعتبر المواعيد والتوقيتات ذات أهمية بالغة، وتكون كافة المواعيد المشار إليها في هذه الاتفاقية ثابتة ونهائية. وفي حال توقّع المزوّد مواجهة أية مصاعب في الالتزام بموعد التسليم أو بأي من التزاماته بما يتماشى مع شروط وأحكام هذه الاتفاقية، يعمل المزوّد على إخطار فيلييس بذلك خطياً وعلى الفور.

4. تسليم البضائع

- 4.1 يتمّ تسليم البضائع بموجب "إف سي إيه" أو "الناقلة الحرة" (مع تسمية مرفأ أو مكان المغادرة) لكن النقل البحري سيتم بموجب "فوب" أو "التسليم على ظهر الباخرة" (مع تسمية مرفأ الشحن) (كما هو محدد في نسخة 2010 من شروط غرفة التجارة الدولية) وتحدد فيليبس الوجهة النهائية للتسليم، إلا في حال تمّ الاتفاق صراحة وخطياً على ما يخالف ذلك.
 - 4.2 يعتبر التسليم مكتملاً كما هو محدد في شروط غرفة التجارة الدولية، ولكن ذلك لا يشكل موافقة على البضائع.
- 4.3 بالتزامن مع تسليم البضائع، يقوم المزود بتزويد فيليبس بنسخ عن كافة الرخص سارية المفعول. وتضم كل عملية تسليم البضائع إلى فيليبس قائمة شحن تحتوي على الأقل ما يلي: (1) رقم الطلب ساري المفعول، (2) رقم التعريف الجزئي الخاص بشركة فيليبس، (3) كمية البضائع التي تم شحنها، (4) تاريخ الشحنة.
- 4.4 لا يقوم المزود بتسليم جزئي أو بتسليم كامل للبضائع قبل الموعد (المواعيد) المتفق عليها للتسليم. وتحتفظ فيليبس بحق رفض تسليم البضائع وإعادتها على نفقة المزود وعلى مسؤوليته، في حال فشل المزود في الالتزام بطريقة التسليم وتوقيته، أو الالتزام بتكلفة الشحن. لا تعتبر فيليبس مسؤولة قانونياً عن أية نفقات يتكبدها المزود تكون متعلقة بالإنتاج أو التركيب أو التجميع أو أية عمليات أخرى مرتبطة بالبضائع، وذلك قبل تسليمها بما يتماشى ويتوافق مع شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
- 4.5 تتم كافة عمليات التصميم أو التصنيع أو التركيب أو أية عمليات أخرى يجريها المزوّد أو من ينوب عنه في إجرائها بما يتماشى مع شروط وأحكام هذه الاتفاقية بحرفية بالغة وباستخدام المواد والمعدات المناسبة.
- 4.6 يقوم المزود بتحزيم البضائع ووضع علامات عليها وشحنها بما يتوافق مع الممارسات التجارية السليمة المتبعة وبما يتماشى مع مواصفات فيليبس، وبالطريقة التي تضمن منع حدوث أي ضرر أو تلف للبضائع خلال نقلها، مع ضمان تسهيل عملية تفريغ الشحنة واستلامها وتخزينها بشكل فعال، وضمان وضع علامات واضحة على البضائع تفيد بأنها مرسلة إلى فيليبس. ودون المساس بالأحكام المطبقة ضمن شروط غرفة التجارة الدولية، يكون المزوّد مسؤولاً عن أية خسارة أو تلف يصيب البضائع ويحدث جراء فشله في حفظ هذه البضائع أو تحزيمها أو استلامها (قبل تسليمها بموجب شروط غرفة التجارة الدولية) أو تحزيمها بالشكل المناسب، ولا يكون مطلوباً من فيليبس تأكيد أية ادعاءات بحصول حالات الخسارة والتلف هذه للشركة الناقلة العامة ذات الصلة.

5. التغييرات التي تطرأ على البضائع

لا يقوم المزود، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من فيلييس، بإجراء أية تغييرات تؤثر على البضائع، بما في ذلك إضفاء تغييرات تمس طريقة المعالجة أو التصميم، أو تغييرات تؤثر على الأداء الكهربائي، أو على الشكل والوظيفة والأداء الميكانيكي، أو على التوافقية البيئية، أو الخصائص الكيميائية، أو مدة استمرارية البضائع أو موثوقيتها أو جودتها، أو تغييرات قد يكون لها آثار ملحوظة على نظام ضمان الجودة لدى المزود.

6. فحص البضائع ومعاينتها ورفضها

- 6.1 لا يشكل فحص فيليبس للبضائع أو معاينتها لها أو دفع قيمتها موافقة عليها. ولا يعفي فحص فيليبس للبضائع أو موافقتها عليها أو دفع قيمتها المزود من أية التزامات أو تعهدات أو ضمانات بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
- 6.2 يجوز لشركة فيليبس، وفي أي وقت كان، أن تقوم بفحص ومعاينة البضائع أو فحص العملية التصنيعية للبضائع. وفي حال تمّت أية عملية معاينة وفحص من قبل فيليبس بمقر المزوّد، يقوم المزوّد بتقديم التسهيلات والمساعدة المعقولة والمنطقية لتأمين سلامة وراحة فريق الفحص والمعاينة التابع لشركة فيليبس.
- 6.3 في حال عدم قبول فيليبس لأي من البضائع، ستقوم فيليبس على الفور بإخطار المزوّد بهذا الرفض، ويتم تطبيق البند 11 المذكور أدناه. وخلال فترة أسبو عين (2) من تاريخ هذا الإخطار، يقوم المزوّد باستلام وجمع البضائع من فيليبس على نفقته الخاصة. إن لم يقم المزوّد باستلام وجمع البضائع خلال فترة الأسبو عين (2) المذكورة آنفاً، يجوز لشركة فيليبس أن تقوم بتسليم البضائع إلى المزوّد وعلى نفقته، أو أن تقوم، وبموافقة مسبقة صادرة عن المزوّد، بإتلاف البضائع، وذلك دون المساس بأي من الحقوق الأخرى أو التعويضات التي تملكها فيليبس بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية أو بما يتماشى مع القانون المطبّق. ويقوم المزود بتعويض فيليبس عن البضائع التي قامت بدفع قيمتها مسبقاً ولم توافق عليها، ولن يكون على فيليبس أي التزام بالدفع مقابل أي من البضائع التي لم تقبلها فيليبس.
- 6.4 في حال وجد، كنتيجة لفحص العينات، أن قسماً صغيراً أو جزءاً كبيراً من شحنة المواد المتشابهة أو المتماثلة بأنه لا يتوافق مع شروط وأحكام هذه الاتفاقية، يجوز لشركة فيليبس رفض أو إرجاع الشحنة بأكملها أو الكمية بأكملها دون الحاجة للقيام بالمزيد من الفحص والمعاينة، أو أن تختار فيليبس إكمال عملية الفحص لكافة المواد ضمن الشحنة أو الكمية، ورفض وإرجاع أي أو كافة وحدات من البضائع غير المتوافقة مع شروط وأحكام الاتفاقية (أو قبولها بسعر مخفض) وتكليف المزوّد بدفع نفقة عملية الفحص والمعاينة هذه.

- 7.1 يقوم المزوّد بأداء الخدمات بالمهارة والرعاية الواجبتين، باستخدام المواد والأدوات الملائمة، بتوظيف فريق عمل مؤهل تأهيلاً جيدًا.
- 7.2 يكون المزوّد مسؤولاً قانونياً بشكل كامل عن الأفعال والإغفالات من قبل أي من أو كافة جهات الطرف الثالث التي يتعاقد معها فيما يخصّ الخدمات.

7.3 يشكل التأكيد الخطي الصادر عن فيليبس فقط الموافقة على الخدمات التي تمّت تأديتها. وفي حال لم تقبل فيليبس بالخدمات و/أو منتج (منتجات) العمل، يُطبق البند 11 أدناه. وتلتزم فيليبس بإخطار المزود بهذا الرفض على وجه السرعة، ويتولى المزود، على نفقته الخاصة، إجراء التصحيحات والإضافات والتعديلات اللازمة التي تطلبها فيليبس كتابيًا على نحو معقول في غضون ثلاثين (30) يومًا من هذا الإخطار.

8. الأسعار والدفع

- 8.1 ما لم يُذكر خلاف ذلك في طلب الشراء، تنتقل ملكية البضائع إلى فيليبس عند انتقال المخاطر إلى فيليبس بموجب الأحكام المطبّقة ضمن شروط غرفة التجارة الدولية.
- 8.2 تكون كافة الأسعار المحددة ضمن هذه الاتفاقية أسعاراً ثابتة، ويضمن المزوّد أن هذه الأسعار لا تزيد عن الأسعار الأكثر انخفاضاً التي قام المزوّد بدفعها إلى العملاء المشابهين لقاء كميات مماثلة من البضائع أو الخدمات المشابهة للبضائع المذكورة في هذه الاتفاقية من حيث النوع والجودة.
- 8.8 (1) تكون كافة الأسعار مبالغ إجمالية، ولكنها تشمل أية ضريبة للقيمة المضافة (VAT)، أو ضريبة على المبيعات، أو ضريبة على البضائع والخدمات، أو ضريبة استهلاكية، أو أية ضريبة أخرى مشابهة لها فقط. (2) إن كانت الصفقات الموصوفة في هذه الاتفاقية خاضعة إلى أية ضريبة مطبقة للقيمة المضافة أو ضريبة مبيعات أو ضريبة على البضائع والخدمات أو ضريبة استهلاكية أو أية ضريبة مشابهة لها، يجوز للمزوّد طلب دفع ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الضريبة على البضائع والخدمات أو الضريبة الاستهلاكية أو أية ضريبة مشابهة لها من فيليبس، ويتمّ دفعها من قبل فيليبس بالإضافة إلى كافة الأسعار المحدّدة. يكون المزوّد مسؤولاً عن دفع ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الضريبة على البضائع والخدمات أو الضريبة الاستهلاكية أو أية ضريبة مشابهة لها إلى السلطات (الضريبية) الملائمة. وعند استكمال التسليم أو بعده بموجب البند 4.2، ولكن ضمن فترة ستة (6) شهور من التسليم، يقوم المزوّد بإصدار فاتورة تلبي كافة المتطلبات القانونية والمالية المطبقة وتحوي: (1) رقم طلب شراء فيليبس و (2) نصأ يسمح لشركة فيليبس بالحصول على أي خصم مطبق على ضريبة "المدخلات". بالإضافة إلى ذلك، يقوم المزوّد بإعلام فيليبس فيما لو كان مسموحاً لها الحصول على إعفاء ضريبي إن كان، وإلى الحد الذي يكون فيه، مسموحاً بهء مسموحاً بهء مسموحاً بهء مسموحاً به مسموحاً به القانون المطبق في مثل هذه الحالة المحدّدة.
 - 8.4 يتم تضمين أية رسوم متعلّقة بالترخيص في السعر.
- 8.5 رهنًا بموافقة فيليبس على البضائع و/أو الخدمات و/أو منتج العمل، وما لم يتم ذكر ما يخالف ذلك في طلب الشراء، يتم الدفع بالشكل التالي: (أ) إن كانت الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس كائنة في الاتحاد الأوروبي، فيتم الدفع في غضون فترة ستون (60) يومًا من تاريخ إرسال الفاتورة الصحيحة؛ أو (ب) إن كانت الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس كائنة في منطقة آسيا والمحيط الهادي أو منطقة أمريكا اللاتينية (فيما عدا الأرجنتين)، فيتم الدفع في غضون فترة خمسة وتسعون (95) يومًا من نهاية الشهر الذي تم خلاله استلام الفاتورة الصحيحة بموجب الفقرة 8.3 بالشكل المناسب؛ أو (ج) إن كانت الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس كائنة في أي مكان آخر من العالم أو الأرجنتين، فيتم الدفع في غضون فترة خمسة وستون (65) يومًا من نهاية الشهر الذي تم خلاله استلام الفاتورة الصحيحة بموجب الفقرة 8.3 بالشكل المناسب.
 - 8.6 إذا أخفق المزوّد في أداء أي من التزاماته بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية، يجوز لشركة فيليبس أن توقف عملية الدفع للمزوّد بعد إخطاره بذلك.
- 8.7 يوافق المزود بموجبه دون شرط أو قيد على أن يكون لشركة فيليبس ولأي من الشركات التابعة لها، في كافة الأوقات، الحقّ باختصام أية مبالغ تدين بها الشركة التابعة لشركة فيليبس إلى المزوّد أو أي من الشركات التابعة له بموجب هذه الاتفاقية، أو أية مبالغ يدين بها المزوّد أو الشركات التابعة لها، بموجب هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى.
- 8.8 يعترف المزوّد ويقرّ ويوافق أن أي مبلغ يتوجب على فيليبس دفعه إلى المزوّد يتعين دفعه بالنيابة عن فيليبس من قبل شركة تابعة لشركة فيليبس و/أو طرف ثالث تعيّنه فيليبس. ويعتبر المزوّد أن طريقة الدفع هذه قد تمّت وكأنها أجريت عن طريق فيليبس نفسها، ويتمّ آلياً وفورياً اعتبار أن التزام فيليبس بالدفع إلى المزوّد قد تحقّق وتم سداده من خلال المبلغ الذي قامت بدفعه هذه الجهة المذكورة أو الطرف الثالث.

9. الكفالة

- 9.1 يكفل المزوّد ويضمن لشركة فيليبس ما يلي:
- (a) كون جميع البضائع و/أو الخدمات و/أو منتج (منتجات) العمل حسب الاقتضاء: مناسبة وملائمة للهدف المزمع منها، وأنها جديدة

وقابلة للبيع والتسويق وذات جودة عالية وخالية من كافة العيوب والنواقص المتعلّقة بالتصميم، والمواد الداخلة في صناعتها، والتركيبة، وطريقة الصنع.

(b) كون كافة البضائع و/أو منتج (منتجات) العمل مراعية للمواصفات والعينات المقبولة والمعتمدة وكافة المتطلبات الأخرى المحددة بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

- (c) تسليم البضائع و/أو منتج (منتجات) العمل مع كافة التراخيص الضرورية والتي يلزم أن تكون صالحة ومطبقة، وبنطاق يغطي الاستخدام المزمع بالشكل المناسب، وعلاوة على ذلك، تشمل هذه التراخيص حق نقل الملكية وحق منح التراخيص من الباطن.
 - (d) كون كافة البضائع و/أو منتج (منتجات) العمل معفاة من أي وكافة الرهون والأعباء.
- (e) تصميم كافة البضائع و/أو منتج (منتجات) العمل وتصنيعها وتسليمها بما يتماشى مع كافة القوانين المعمول بها (بما فيها قوانين العمل)، واللوائح، وتعليمات المجلس التنفيذي 95/2001 حول السلامة العامة للمنتجات، وإعلان استدامة المزوّد الساري وقتها كما نشرت على موقع المزوّد على الويب.
- (f) تزويد وإرفاق البضائع و/أو منتج (منتجات) العمل بكافة البيانات والتعليمات الضرورية لاستخدامها بشكل مناسب وآمن بما في ذلك كافة الأغلفة والمكونات التي يتم تزويدها لشركة فيليبس متوافقة مع القائمة المنظمة للمواد أو (RSL)، والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع المزوّد على الويب أو يتم إرسالها إلى المزوّد عندما يتقدّم بطلب خطي لأول مرة. ويلتزم المزوّد بتزويد فيليبس بأية معلومات لازمة تمكّن فيليبس من الالتزام بهذه القوانين والقواعد والأحكام في استخدامها للبضائع والخدمات. ويوافق المزوّد بأنه، وعند طلب فيليبس، سيقوم بتسجيل واستخدام BOMcheck (www.bomcheck.net) لوضع إعلانات التزام المواد بما في ذلك ROHS و ROHS و عيرها من المستلزمات الناظمة المطبقة وذلك عبر وضع الإعلانات ضمن BOMcheck بما يحقق الالتزام الكامل مع القائمة المنظمة للمواد لدى فيليبس، إلا في حال تم الاتفاق مع فيليبس على خلاف ذلك. ويلتزم المزوّد بالتغييرات المستقبلية على القائمة المنظمة للمواد بعد ورود إشعار من BOMcheck أو أي رسالة أخرى غير مسجلة، على أن تكون وستكون ملتزمة بالكامل مع القائمة المنظمة للمواد لدى فيليبس في غضون 3 أشهر من استلام الإشعار، إلا في حال تم الاتفاق على ما يخالف ذلك مع فيليبس. ويجوز لشركة فيليبس وفض المسلمات إن لم تكن تتوافق مع هذه المستلزمات والاحتياجات.
- (g) إرفاق هذه البضائع و/أو منتج (منتجات) العمل بمواصفات خطية ومفصّلة عن تركيبتها وخصائصها، وذلك كي يكون بمقدور فيليبس نقلها وتخزينها ومعالجتها واستخدامها والتخلص منها بالشكل المناسب وبطريقة آمنة وسالمة، وعملًا بأحكام القانون.

9.2 لا يتمّ اعتبار أن هذه الكفالات تستثني الكفالات التي يحددها القانون أو الكفالات القياسية للمزوّد أو الحقوق الأخرى أو الكفالات التي يجوز لشركة فيليبس أن تملكها أو تحصل عليها، وتستمر هذه الكفالات بعد أي تسليم للبضائع أو فحصها أو إبداء الموافقة عليها أو دفع قيمتها أو إعادة بيعها، وتنقل هذه الكفالات إلى فيليبس وإلى عملائها.

9.3 دون المساس بأي من الحقوق المستحقة بموجب أحكام هذه الاتفاقية أو بموجب القانون، تستمر الكفالات المحددة في المادة 9.1 لمدة تصل إلى ستة وثلاثين (36) شهراً بدءاً من تاريخ الاستلام بحسب البند 4.2، أو لمدة أخرى كما هو متّقق عليه في الاتفاقية ("فترة الكفالة"). وتبقى البضائع التي تمّ تصليحها أو استبدالها خلال فترة الكفالة مكفولة خلال ما تبقى من فترة الكفالة الأصلية للبضائع المذكورة، أو لمدة اثني عشر (12) شهراً بعد تاريخ التسليم لهذه البضائع التي تمّ تصليحها أو استبدالها، بحيث يتم اعتماد الفترة الأطول بينهما.

10. كفالة البرمجيات ذات المصدر المفتوح

يضمن المزوّد ويكفل أن البضائع لا تحتوي أي قسم من أي برنامج ذي مصدر مفتوح، إلا في حال كان تضمين البرنامج ذي المصدر المفتوح قد تمّ ترخيصه خطياً من قبل مسؤولين مخولين حسب الأصول من فيليبس، وإلا في حال تمّ الاتفاق على ما يخالف ذلك ضمن الاتفاقية.

11. عدم المطابقة

11.1 إن كانت أية بضائع أو خدمات أو منتجات عمل معيبة أو غائبة أو كانت لا نتوافق بأي طريقة أخرى مع متطلبات ومستلزمات هذه الاتفاقية، تلتزم فيليبس بإخطار المزوّد بذلك، ويجوز لها، دون المساس بأي حقّ أو تعويض آخر متاح لها بما يتماشى مع شروط وأحكام هذه الاتفاقية أو بموجب أحكام القانون، وبحرية تصرّف منها، أن تقوم بما يلي:

- (a) إلزام المزود بالأداء؛ أو
- (b) طلب تسليم بضائع أو منتجات عمل بديلة؛ أو
- (c) مطالبة المزود بإصلاح حالات عدم المطابقة؛ أو
 - (d) إعلان فسخ العقد؛ أو
- (e) تخفيض السعر بحيث يوافق القيمة الفعلية للبضائع أو الخدمات التي تم تسليمها، حتى وإن نتج عن ذلك الاسترداد الكامل للسعر المدفوع إلى المزوّد.
- 11.2 يتحمّل المزوّد كافة نفقات إصلاح واستبدال ونقل البضائع المخالفة، ويقوم أيضاً بسداد مبالغ إلى فيليبس عن كافة النفقات والتكاليف (بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، نفقات الفحص والمعاينة، والتسليم، والتخزين) التي تتكبدها فيليبس بشكل معقول جراء ما ذكر.
 - 11.3 تنتقل الأعباء والمخاطر المتعلّقة بالبضائع المخالفة للمواصفات والأحكام إلى المزوّد عند تاريخ الإخطار بوجود هذه البضائع.

12. الملكية والملكية الفكرية

12.1 تكون وتبقى كافة الأليات والأدوات والرسومات والمواصفات والمواد الخام الأولية وأية ممتلكات أو مواد يتم تزويدها إلى المزود عن طريق فيليبس أو نيابة عنها أو يتم شراؤها من قبل فيليبس، بهدف استخدامها لتأدية بنود ومواد هذه الاتفاقية، تحت ملكية حصرية مفردة لشركة فيليبس و لا يتم تزويدها إلى أي طرف ثالث دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من فيليبس، وتكون كافة المعلومات المتصلة بما ذكر معلومات سرية وتعتبر حقوق ملكية تعود إلى فيليبس. وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام أي وكافة ما سبق ذكره بشكل منفرد بهدف استيفاء الطلبات الصادرة من فيليبس، ويتم وضع علامة عليها للدلالة بأنها ملك الشركة فيليبس، وتكون على مسؤولية وعبء المزود، ويتم الإبقاء عليها في حالة جيدة ويتم استبدلها، إن كان ذلك ضرورياً، من قبل المزود وعلى نفقته، وتكون خاضعة لعمليات محاسبة دورية يجريها المزود، حسب ما تطلبه فيليبس بشكل منطقي من حين إلى آخر، وتكون خاضعة لشرط الاسترداد على الفور بناءً على طلب أول من فيليبس. يوافق المزود على أن يقوم، وعلى نفقته، بتزويد الأليات والأدوات والمواد الخام الأولية الضرورية لأداء التزاماته وواجباته بما يتماشى مع شروط وأحكام هذه الاتفاقية، إلا في حال تم الاتفاق صراحة على ما يخالف ذلك.

12.2 يكفل ويضمن المزوّد أمام فيليبس أن البضائع والخدمات، سواء بشكل فردي أو جماعي، لا ولن تنتهك أو تخرق حقوق الملكية الفكرية لأي طرف ثالث (بما في ذلك موظفي المزوّد والمقاولين من الباطن التابعين له).

12.3 يترتب على شراء البضائع و/أو الخدمات منح فيليبس والشركات التابعة لها ترخيصًا لا رجعة فيه وعالميًا وخاليًا من الامتيازات ومدفوعًا بالكامل وغير حصري ودائم بموجب جميع حقوق الملكية الفكرية المملوكة أو التي تخضع لسيطرة المزود، بشكل مباشر أو غير مباشر، لاستخدام و/أو صنع و/أو تضمين و/أو تسويق و/أو بيع و/أو ترخيص و/أو توزيع و/أو التصرف بأي طريقة أخرى في البضائع و/أو الخدمات، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الآلات أو الأدوات أو الرسومات أو التصاميم أو البرمجيات أو العروض الأولية أو القوالب أو المواصفات أو القطع.

12.4 تحتفظ فيليبس بكافة الحقوق المرتبطة بالعينات والبيانات والأعمال والمواد والملكية الفكرية والملكيات الأخرى التي تزوّدها فيليبس إلى المزوّد. كما وتصبح كافة الحقوق وحقوق الملكية في منتج العمل ضمن ملكية فيليبس. ويقوم المزوّد بتنفيذ وتسليم أية وثائق والقيام بهذه الأمور، حسب ما يكون ضرورياً أو مطلوباً، بغية تنفيذ وتطبيق أحكام هذا البند 12.4.

12.5 لا يتمتّع المزوّد بأي حقّ أو ملكية أو فائدة في أو من أي من العينات والبيانات والأعمال والمواد والعلامات التجارية والملكية الفكرية وغير ها من الملكيات الأخرى التابعة لشركة فيليبس، كما ولا تمنح عملية تزويد البضائع و/أو الخدمات لوحدها أو في أي شكل كانت مجتمعة فيه، أو تزويد الحزم التي تحوي العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو الأسماء التجارية أو الأسماء التجارية أو السم تجارية أو السم تجارية أو الأسماء التجارية المشابهة. ولا يقوم المزوّد باستخدام أي علامة تجارية أو اسم تجاري أو أية إشارة أو دلالة أخرى تتعلق أو ترتبط بالبضائع أو الخدمات لوحدها أو في أي شكل كانت مجتمعة فيه، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من فيليبس، ويكون أي استخدام لأي علامة تجارية أو السم تجارية أو اسم تجاري أو أية إشارة أو دلالة أخرى كما هو مخوّل من قبل فيليبس متماشياً بحزم وصرامة مع التعليمات والوجيهات والأجل الأهداف والأغراض التي تحدّدها فيليبس.

12.6 لا يقوم المزوّد، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من فيليبس، بالقيام بأي إشارة علناً إلى فيليبس، سواء كان ذلك في الأخبار الصحفية أو الإعلانات أو الأدبيات الخاصة بالمبيعات أو غيرها.

13. تعويضات الملكية الفكرية

13.1 يتوجب على المزود تعويض فيليبس وكافة الشركات التابعة لها ووكلائها وموظفيها وكافة من يقوم ببيع أو استخدام منتجات فيليبس عن كافة المطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات (بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، الخسارة في الأرباح وأتعاب المحاماة المعقولة) المتعلقة بادعاءات الغير فيما يختص بالبضائع أو الخدمات أو كليها معاً أو أي استخدام لها بما يشكل مخالفة لأي من حقوق الملكية الفكرية للغير، أو القيام بالدفاع ضد هذه الادعاءات على نفقته الخاصة في حال قامت فيليبس أو أي من الشركات التابعة لها بطلب ذلك.

13.2 يتوجب على فيليبس إرسال إخطار خطي إلى المزود على وجه السرعة لإخطاره بوجود مطالبة أو ادعاء من هذا القبيل، ولكن شريطة ألا يعفي أي تأخير في الإخطار المزوّد من التزاماته المذكورة فيما عدا إلى الدرجة التي يخل فيها هذا التأخير بالإخطار. ويتوجب على المزود تقديم المساعدة الممكنة فيما يتعلق بهذه المطالبة أو الادعاء حسب ما تتطلب فيليبس.

13.3 في حال شكلت أي من البضائع أو الخدمات أو كليهما معاً التي تم تزويدها بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية مخالفة أو في حال كان استخدامها ممنوعاً، يتوجب على المزود، وفق التوجيهات الصادرة عن فيليبس وعلى نفقته الخاصة، القيام بأحد الأمرين التاليين

أن يضمن لشركة فيليس أو لعملائها حق الاستمرار في استخدام الخدمات أو البضائع المعنية أو كليهما معاً؛ أو

(b) أن يستبدل الخدمات أو البضائع أو كليهما معاً ببدائل مماثلة في الوظيفة ولا تشكل أي خرق أو أن يقوم بإدخال التعديلات الواجبة عليها.

13.4 في حال عدم تمكن المزود من تأمين حق الاستمرار باستخدام البضائع أو الخدمات أو كليهما معاً لشركة فيليبس أو استبدال أو تعديل البضائع أو الخدمات أو كليهما معاً وفق ما ورد أعلاه، يجوز لشركة فيليبس القيام بإلغاء الاتفاقية، وعند نفاذ الإلغاء يتوجب على المزود تعويض فيليبس وفق ما تنص عليه شروط وأحكام هذه الاتفاقية.

14. التعويض

يتوجب على المزود تعويض فيليبس وكافة الشركات التابعة لها وكلائها وموظفيها ومن يقومون ببيع أو استخدام منتجات فيليبس وصونهم من وضد كافة القضايا والإجراءات والإجراءات القانونية أو الإدارية والادعاءات والمطالبات والطلبات والتعويضات والأحكام والمسؤوليات والفوائد وأتعاب المحاماة والتكاليف والنفقات مهما كانت طبيعتها أو كان نوعها (بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، الأضرار الخاصة وغير المباشرة والعارضة والحاصلة)، سواء نشأت قبل أو بعد تمام توصيل البضائع أو أداء الخدمات المشمولة بشروط وأحكام هذه الاتفاقية، إن تم التسبب بها أو ادعاء التسبب بها نتيجة لتصرف أو حذف أو خطأ أو خرق لضمانة صريحة أو ضمنية أو أي من العاملين تحت توجيهاته وسلطته أو بالنيابة عنه فيما يتعلق بالخدمات والبضائع وأحكام هذه الاتفاقية.

15. الامتثال للقوانين

يتوجب على المزود في كافة الأوقات الامتثال لكافة القوانين والقواعد واللوائح والأوامر التي تطبق على هذه الاتفاقية بما يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، قوانين وقواعد ولوائح وأوامر العمالة العادلة وتكافؤ الفرص والالتزام البيئي. ويلتزم المزود بتزويد فيليبس بأية معلومات لازمة تمكّن فيليبس من الالتزام بهذه القوانين والقواعد واللوائح في استخدامها للبضائع والخدمات. وفي حال كان المزود شخصاً طبيعياً أو شخصية اعتبارية تدير أعمالها في الولايات المتحدة، وفي حال تم بيع الخدمات و/أو البضائع إلى فيليبس بموجب عقد فيدرالي أو عقد فيدرالي من الباطن، تعد كافة لوائح المشتريات المعمول بها والتي ينص القانون الفيدرالي على إضافتها إلى العقد أو العقد من الباطن جزءاً من أحكام الاتفاقية بمجرد الإشارة إليها. وعلاوة على ذلك، في حال كان المزود شخصاً طبيعياً أو شخصية اعتبارية تدير أعمالها في الولايات المتحدة، تعد أحكام بنود فرص العمل المتكافئة المنصوص عليها في المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية، الفصول 60-1.5 و60-250.5 و60-741.5 جزءاً من أحكام الاتفاقية بمجرد الإشارة إليها.

16. البيانات الشخصية

- 16.1 في حال اضطر المزود لمعالجة بيانات شخصية في سبيل أدائه لشروط وأحكام هذه الاتفاقية، يقر المزود ويتعهد بما يلي:
 - a) العمل بموجب كافة قوانين وتشريعات حماية البيانات المطبقة على الخدمات التي يقدمها.
- (b) ألا يعالج البيانات الشخصية إلا (1) لصالح فيليبس ونيابة عنها؛ (2) وفقًا لتوجيهات فيليبس؛ (3) للأغراض المسموح بها في هذه الاتفاقية أو من قبل فيليبس بأي طريقة أخرى؛ (4) بالحد الذي تتطلبه الخدمات المقدمة إلى فيليبس وبموجب ما يسمح به القانون.
 - (c) الحفاظ على أمن البيانات الشخصية وسريتها ونز اهتها وتوافرها.
- (d) تنفيذ والحفاظ على تدابير وإجراءات وممارسات فنية ومادية وانظيمية وإدارية وأمنية مناسبة وغيرها من وسائل الحماية لصون البيانات الشخصية من (1) التهديدات أو الأخطار المتوقعة بخصوص أمن البيانات وسلامتها؛ (2) فقدان البيانات، أو الوصول أو الاستحواذ أو الاستحداد أو الاستخدام غير المصرح به لها، أو معالجتها بطريقة غير قانونية.
 - (e) (ه) إبلاغ فيليبس فور وقوع أو الشك بوقوع أي حدث أمني يتعلق بالبيانات الشخصية.
- 16.2 في حال استخدم المزود مقاولاً أو مقاولاً من الباطن يمكنه الوصول إلى البيانات الشخصية، يتوجب على المزود الحصول إلزام المقاول أو المقاول من الباطن بضمان سرية يوفر مستوى مماثل من الحماية للبيانات الشخصية، ولكن ليس أقل تقيدًا بأي حال من الأحوال، وفق البند 16 من هذه الاتفاقية.
- 16.3 يتوجب على المزود، فور إنهاء هذه الاتفاقية، أن يتلف بصورة آمنة كافة السجلات أو الوثائق التي تتضمن بيانات شخصية. كما يقر المزود بتحمله وحده المسؤولية عن حالات المعالجة غير القانونية أو غير المصرح بها أو أي ضياع في البيانات الشخصية في حال تخلفه عن إزالة أو إتلاف البيانات الشخصية عند إنهاء الاتفاقية.
- 16.4 يتوجب على المزود تعويض فيليبس وكافة مسؤوليها ووكلائها وطاقم عملها وصونهم ضد كافة التعويضات والغرامات والمطالبات والخسائر الناشئة عن خرق أحكام البنود 16.1 و16.3.

17. الامتثال للضوابط المطبقة على الصادرات

17.1 يقر المزود ويتعهد بالامتثال لكافة القوانين والتشريعات المحلية والدولية المطبقة فيما يتعلق بضبط الصادرات وبالامتناع عن تصدير و/أو إعادة تصدير إلى أي دولة، بشكل مباشر أو غير مباشر، أية معلومات أو بضائع أو برمجيات و/أو تقنيات تتطلب دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول لها ترخيصاً جمركياً بالتصدير أو موافقة حكومية دون الحصول على هذا الترخيص أو هذه الموافقة. 17.2 يتعهد المزود بإعلام فيليبس خطياً في حال كانت معلومات البضائع و/أو البرمجيات و/أو التقنيات المقدمة منظمة في ظل قوانين الولايات المتحدة و/أو في ظل قوانين التصدير الخاصة ببلد المنشأ، وفي هذه الحالة، يتوجب على المزود إعلام فيليبس بالقيود المفروضة عليها (بما يتضمن دون حصر الصلاحية القانونية وأرقام تصنيفات ضبط الصادرات وتراخيص ضبط الصادرات و/أو CAATS، وفق مقتضيات الحالة).

17.3 يقوم المزوّد بتأمين كافة رخص التصدير الدولية والمحلية أو الرخص المماثلة المطلوبة بموجب قوانين ولوائح ضبط التصدير المعمول بها، ويعمل على تزويد فيليبس بكافة المعلومات الضرورية التي تتيح لفيليبس وعملائها الالتزام بهذه القوانين واللوائح.

17.4 يوافق المزوّد على تعويض وصون فيليبس ضد المطالبات والالتزامات والغرامات والمصادرات والنفقات والتكاليف المرتبطة بذلك (بما يشمل أتعاب المحاماة)، والتي يمكن أن تتكبدها فيليبس نتيجة عدم امتثال المزوّد للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. ويوافق المزوّد على إشعار فيليبس على الفور باستلامه لأي إشعارات بوجود خرق لأي قانون أو قاعدة أو لائحة خاصة بضبط التصدير، من شأنه أن يؤثر على فيليبس.

18. الامتثال للجمارك

18.1 يقوم المزوّد، على أساس سنوي، أو بناءً على طلب من فيليبس، بتزويد فيليبس ببيان منشأ المزوّد فيما يخص البضائع بحيث يكون كافياً لتلبية متطلبات: (1) السلطات الجمركية في بلد الاستلام، و(2) أية قوانين مطبقة في ترخيص التصدير، بما في ذلك تلك النافذة في الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يذكر البيان صراحة فيما إذا كانت البضائع، أو جزء منها، قد تمّ إنتاجها في الولايات المتحدة أو صادرة من الولايات المتحدة ويجب تحديد بضائع الاستخدام المزدوج أو البضائع المصنفة والتي يزوّدها المزوّد بوضوح من خلال رمز التصنيف الخاص بها.

18.2 بالنسبة لكافة البضائع المؤهلة للتطبيق ضمن الاتفاقيات الإقليمية أو اتفاقيات التجارة الحرة، أو الأنظمة العامة للتفضيل أو التنسيقات التفضيلية الأخرى، تكون على المزود مسؤولية تقديم المنتجات ذات البراهين التوثيقية المناسبة (على سبيل المثال، بيان المزود، وثيقة المنشأ التفضيلية البيان الفاتورة) وذلك لتأكيد وضع وحالة المنشأ التفضيلي.

18.3 يتوجب على المزود وضع علامة على كل قطعة من البضائع (أو على الحاوية التي تتضمن البضائع في حال عدم وجود مساحة كافية لوضعها على القطع مباشرةً) مع ذكر بلد المنشأ. ويتوجب على المزود خلال وضعه العلامات المميزة على البضائع أن يلبي متطلبات السلطات الجمركية في بلد الاستلام. وفي حال تم استيراد أية بضائع، يتوجب على المزود، إن أمكن، السماح لشركة فيليبس بأن تكون المستورد المسجل. وفي حال لم تكن فيليبس المستورد المسجل وفي حال حصول المزود على حقوق استعادة الرسوم الجمركية المسددة عن البضائع، يتوجب على المزود، فور طلب فيليبس لذلك، تقديم كافة الوثائق التي تتطلبها السلطات الجمركية في بلد الاستلام إلى فيليبس لإثبات الاستيراد وتحويل حقوق استرداد الرسوم الجمركية المسددة عن البضائع إلى فيليبس.

19. حدود الالتزامات التعاقدية

19.1 لا يمكن لأي طرف استثناء أو الحد من التزاماته بخصوص حالات الوفاة أو الحوادث الشخصية الناشئة عن إهمال هذا الطرف أو احتياله على القانون، أو التزامه الذي لا يجوز بموجب القانون استثنائه أو الحد منه.

19.2 رهنًا بالبند 19.1، لن تكون فيليبس، بأي حال من الأحوال، مسؤولة بموجب أي النزام عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت خاصة أو ناتجة أو عقابية، بما يشتمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأضرار الناجمة عن خسارة الأرباح أو العوائد، أو خسارة فرص العمل، أو خسارة المكانة، أو خسارة البيانات، حتى وإن تمّ إعلام فيليبس باحتمالية حصول هذه الأضرار، كما لن تكون فيليبس، بأي حال من الأحوال، مسؤولة أمام المزود أو ورثته أو موكليه عن الأضرار الناشئة عن زيادة المبالغ المستحقة للمزود عن إتمام التزاماته بموجب هذه الاتفاقية ما عدا المبالغ التي تم دفعها مسبقاً للمزود من قبل فيليبس.

20. القوة القاهرة

في حال عدم تمكن المزود من أداء أي من التزاماته بموجب هذه الاتفاقية بفعل قوة قاهرة، (وهي حدث لا يمكن التنبؤ به، وخارج عن إطار سيطرة المزوّد)، وقدم المزوّد براهين وإثباتات كافية عن وجود مثل هذه القوة القاهرة، يتم عندها تعليق واجب أداء الالتزامات المعنية للفترة التي تكون فيها القوة القاهرة قائمة. ويحق لشركة فيليبس إلغاء الاتفاقية بنفاذ فوري بإرسال إشعار خطي إلى المزود، وذلك بشكل فوري في حال برر سياق عدم أداء الالتزامات الإلغاء الفوري للاتفاقية، وفي أي حال من الأحوال، إن استمرت الظروف التي تشكل القوة القاهرة لأكثر من ثلاثين (30) يوماً، وفور إرسال الإشعار، لا يحق للمزود المطالبة بأي شكل من أشكال التعويض بما يتعلق بانتهاء الاتفاقية. ولا تشمل القوة القاهرة التي يتعرض لها المزود في أية حالة النقص في عدد الموظفين أو مواد الإنتاج أو الموارد أو حصول الإضرابات العمالية أو الأمراض المتفشية والأوبئة التي لا يتم الاعتراف بها رسمياً أو الخروقات التعاقدية من طرف ثالث مع المزود أو المشاكل المالية التي يتعرض لها المزود أو عدم قدرة المزود على تأمين التراخيص اللازمة فيما يتعلق بالبرمجيات التي يقوم بتوفيرها.

21. تعليق الاتفاقية وفسخها

21.1 يحق لشركة فيليبس، دون الإجحاف بأي من حقوق الشركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو بموجب أحكام القانون، وفق ما تراه مناسباً القيام بتعليق أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً وإعلان فسخها كلياً أو جزئياً عن طريق إشعار خطي ترسله إلى المزود في حال:

- (a) قام المزود طوعاً بتقديم التماس بالإفلاس أو أي إجراء طوعي فيما يتعلق بالإفلاس أو الحراسة القضائية أو التصفية أو التحويل لفائدة الداننين أو غيرها من الإجراءات التي تقع في نفس السياق؛ أو
- (b) خضوع المزود لطلب بإعلان إفلاسه أو أي إجراء فيما يتعلق بالإفلاس أو الحراسة القضائية أو التصفية أو التحويل لفائدة الدائنين أو غيرها من الإجراءات التي تقع في نفس السياق؛ أو
 - توقف المزود أو تلويحه بالتوقف عن أداء الأعمال بالصورة الطبيعية؛ أو
- (d) خرق المزود لأي من الالتزامات المترتبة عليه بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية تجاه فيليبس أو معرفة فيليبس، وفق ما تراه مناسباً، بعدم قدرة المزود على تقديم البضائع أو الخدمات المطلوبة؛ أو
 - (e) إخفاق المزوّد في تقديم ضمانة مناسبة للأداء بناءً على طلب مقدّم من فيليبس.

21.2 لا تتحمل فيليبس أية مسؤولية تجاه المزود بسبب ممارسة أي من الحقوق المكفولة لها بموجب البند 21.1.

22. السرية

22.1 يتعامل المزود مع كافة المعلومات المقدمة من قبل فيليبس أو بالنيابة عنها أو التي يصدر ها المزود لشركة فيليبس بموجب هذه الاتفاقية على أنها معلومات سرية، ويمتنع المزود عن استخدام كافة هذه المعلومات لأية أغراض غير متضمنة في نص الاتفاقية. ويتوجب على المزود حماية معلومات فيليبس بنفس درجة الحرص والعناية التي يحافظ فيها على البيانات السرية الخاصة به مع بذل القدر المعقول من العناية بذلك في كافة الأوقات على الأقل. وتبقى هذه المعلومات ملكية خاصة بشركة فيليبس، ويتوجب على المزود أن يعيد إلى فيليبس وعلى الفور كافة المعلومات مع عدم الإبقاء على أي منها أو نسخ عنها في حيازته عند طلب فيليبس لذلك.

22.2 يتوجب على المزود التعامل مع محتويات هذه الاتفاقية بسرية تامة.

23. شروط وأحكام متنوعة

23.1 يحافظ المزود على تأمين المسؤولية القانونية العامة الشاملة أو التجارية (بما في ذلك، المسؤولية القانونية على المنتجات، والأضرار الحاصلة للممتلكات، والمسؤولية القانونية تجاه الإصابات الشخصية، وأية مسؤولية قانونية أخرى بمقتضى ما تطلبه فيليبس)، يضاف إلى ذلك، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع فيليبس، تأمين بحد أدنى يبلغ 5 ملايين يورو للادعاءات المرتبطة بالإصابات الجسدية، بما في ذلك حالات الوفاة، وأية أضرار أخرى قد تنجم عن استخدام البضائع أو الخدمات، أو عن تصرفات المزود أو تقصيره بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية. وسيتم إبرام وثائق التأمين هذه لدى شركات تأمين مرخصة أصولاً ومسؤولة من الناحية المالية. ويعمل المزود على إخطار فيليبس بأي إلغاء أو تخفيض في التغطية الائتمانية من خلال إخطار كتابي مسبق قبل 30 يوم كحد أدنى. وبناء على طلب من فيليبس، يتم تزويد فيليبس بشهادات التمين التي تثبت التغطية والحدود التامينية اللازمة، ووثائق التأمين.

23.2 يتوجب على المزود تقديم البضائع والخدمات المدرجة أدناه بوصفه مقاولاً مستقلاً لا كوكيل لشركة فيليبس، علماً بأنه لا يوجد في نص هذه الاتفاقية ما يقصد منه تأسيس علاقة شراكة أو شركة مشتركة أو توظيف بين أطراف الاتفاقية، بصرف النظر عن درجة الاعتمادية الاقتصادية للمزوّد على فيليبس.

23.3 يمتنع المزود عن التعاقد من الباطن أو التعهيد أو التكليف فيما يتعلق بحقوقه والتزاماته بموجب شروط وأحكام هذه الاتفاقية دون الحصول على الإذن الخطي المسبق من فيليبس بذلك. وبهذا، يكون أي تعاقد متفق عليه مسبقاً من الباطن أو تحويل أو تعهيد أو تكليف دون إذن مسبق باطلًا ولاغيًا ولا يكون له أي أثر في حق أي طرف ثالث.

23.4 تعتبر الحقوق والتعويضات المحفوظة لشركة فيليبس تراكمية وتضاف إلى أية حقوق وتعويضات مستقبلية تضمنها لها شروط وأحكام هذه الاتفاقية قانوناً.

23.5 يتوجب على المزود إرسال إخطار كتابي إلى فيليبس لإعلامها بحالات انقطاع المنتجات قبل اثني عشر (12) شهراً من تاريخ آخر طلب، بما يتضمن في الحد الأدنى أرقام القطع العائدة لشركة فيليبس وقطع الغيار وتاريخ آخر طلب وشحنة.

23.6 لا يعتبر أي إخفاق أو تأخير من قبل فيليبس في إنفاذ أي من أحكام هذه الاتفاقية تنازلاً عن هذا الحكم أو عن حقها في إنفاذ كافة وجميع

شروط وأحكام هذه الاتفاقية. ولا يستخدم أي تعامل أو تعاون تجاري سابق بين الطرفين في تحديد أغراض هذه الاتفاقية وتفسير ها. ولا يعد أي تتازل أو موافقة أو تعديل أو تغيير يتم إدخاله على شروط وأحكام هذه الاتفاقية ملزماً إلا إن يتم النص عليه كتابة بالإشارة إلى هذه الاتفاقية وأن يتم التوقيع عليه من كل من فيليبس والمزود.

23.7 في حال اعتبرت أحكام الشروط العامة للشراء أو أي منها أو أحكام وشروط هذه الاتفاقية غير صالحة أو قانونية أو قابلة للتطبيق من قبل إحدى المحاكم المختصة ذات الصلاحية أو بموجب أي تشريع أو إجراء إداري مستقبلاً، لا يؤثر هذا الاعتبار أو الإجراء على صلاحية أو نفاذ الشروط والأحكام الأخرى الواردة ضمن هذه الاتفاقية. ويتم استبدال الشروط والأحكام التي تعتبر غير صالحة أو قانونية أو قابلة للتطبيق بشروط وأحكام مماثلة لها تعكس القصد الأساسي للبند المعنى إلى الحد الذي تسمح به القوانين المعمول بها.

23.8 يستمر العمل بكافة أحكام وشروط الاتفاقية التي يقدّر لها، بشكل صريح أو ضمني، الاستمرار بعد إنهاء الاتفاقية أو انتهاء مدتها، بما يتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الكفالة، والملكية الفكرية، والسرية، والبيانات الشخصية.

23.9 تنفذ شروط وأحكام هذه الاتفاقية وتفسر في ضوء القوانين المعمول بها في البلد أو الدولة محل الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس وفق ما هو مناسب.

23.10 يوافق المزود وفيليبس كليهما على الخضوع للولاية القضائية الحصرية في (1) البلد أو الدولة محل الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس، أو (2) وفي حال موافقة فيليبس، على ذلك، المحاكم المختصة في بلد إقامة المزود الذي تم إرسال الطلب إليه، أو (3) في حال موافقة فيليبس، اللجوء إلى التحكيم، وعندها تطبق أحكام البند 23.11. ويتنازل المزود بموجب ذلك عن كافة أوجه الادعاء وحقوق الدفع بانعدام الصفة والاختصاص الشخصى والاحتجاج بعدم ملاءمة المحكمة.

23.11 في حال اختارت فيليبس العمل بأحكام البند 23.10، تتم تسوية كافة النزاعات والتناقضات والادعاءات الناتجة عن شروط وأحكام هذه الاتفاقية أو خرقها أو إنهائها أو عدم صلاحيتها بشكل نهائي وحصراً وفق قواعد التحكيم المعتمدة من قبل غرفة التجارة الدولية، التي يقر كل من المزود وفيليبس باطلاعهم عليها بشكل واف. يوافق المزود وفيليبس على ما يلي: (1) تكون الجهة المخولة بتعيين هيئة التحكيم هي غرفة التجارة الدولية في باريس بفرنسا؛ (2) تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة (3) محكمين؛ (3) يكون الموقع الذي يتم عقد جلسات التحكيم فيه تابع للولاية القضائية للمزود بعد استلامه للطلب في حال اختارت ذلك؛ (4) تعتمد الله المعمول بها كما هو محدد في البند 23.9.

23.12 لا تطبق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع على هذه الاتفاقية.

شروط فيليبس لايتينج العامة للشراء إصدار فبراير 2016

قائمة التصحيحات:

لأغراض البند 8.5 تحت الجزئية (أ) يُطبق التصحيح التالي:

• إذا كانت الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس تقع في كرواتيا أو جمهورية التشيك أو الدنمارك أو ألمانيا أو المجر أو بولندا أو سلوفاكيا أو السويد، في غضون ثلاثين (30) يومًا من استلام الفاتورة الصحيحة.

لأغراض البند 8.5 تحت الجزئية (ج) يُطبق التصحيح التالي:

• إذا كانت الجهة مقدمة الطلب إلى فيليبس تقع في تركيا أو جنوب أفريقيا، في غضون ثلاثين (30) يومًا من استلام الفاتورة الصحيحة.